Communication - newsletters

- تموز 2001

مرصد الجمعيات الأهلية في لبنان - مجال - العدد الثاني - - -

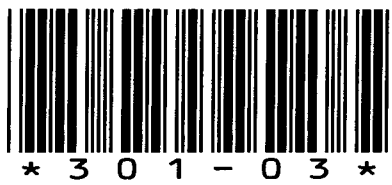

مركز الأبحاث والتدريب حول قضايا التنمية
النشرة الشهرية لمرصد الجمعيات الأهلية في لبنان
العدد الثاني - ٨ تموز / يوليو ٢٠٠١

الإفتتاحية

من جنوى إلى الدوحة عبر بيروت:
تحركات أهلية عالمية جديدة مناهضة لمنظمة التجارة العالمية (بقلم عمر طرابلسي)

أعلن تحالف كبير مؤلف من منظمات غير حكومية لبنانية وعربية وأجنبية عن نيته تنظيم اعتصامات حاشدة في بيروت إقامة منتدى عالمي بديل للمنظمات غير الحكومية في العاصمة اللبنانية يتلازم والوقت الذي حدد لإنعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة. كشف ذلك في الإعلان الصادر عن شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية (وهي مظلة لتجمع مؤلف من ٤٥ منظمة من ١٢ بلد عربي) وعن التجمع اللبناني حول منظمة التجارة العالمية وعن ممثلي منظمات أجنبية تنتمي إلى الحركة العالمية لمناهضة العولمة. جاء الإعلان خلال مؤتمر صحفي عقد كجزء من الإجتماع التحضيري الذي ضم ليوم واحد الأطراف المعنية الثلاث في بيروت. وقد اقتصر الحضور في الإجتماع التحضيري هذا على عدد محدود من المنظمات غير الحكومية اللبنانية، إضافة إلى قليل من ممثلي المنظمات العربية والأجنبية.

وسوف ينعقد المنتدى العالمي البديل للمنظمات غير الحكومية بصورة متوازية في ٦ و٧ و٨ تشرين الثاني، أي قبل يوم واحد من انعقاد مؤتمر الدوحة الذي من المقرر أن يبدأ أعماله في التاسع من تشرين الثاني.

وشرح منظمو المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية أن هذا الحدث يأتي ضمن إطار حركة عالمية متنامية تعارض السياسات والأولويات التي تمارسها الشركات الدولية العملاقة وهيمنتها على التجارة العالمية بالتحالف مع حفنة من البلدان التجارية.

وتدعو هذه الحركة إلى ضرورة إصلاح وتصحيح معاهدات التجارة العالمية بغية جعلها أكثر توازنا وعدلا، كما تهدف إلى دمج رؤيا تنموية أوضح من شأنها السماح لتوزيع أعدل للموارد حول العالم.

ومن ناحيته، يضم التجمع اللبناني المنظمات والهيئات التالية:

ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية في لبنان، تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان، المنظمات غير الحكومية العاملة في الوسط الفلسطيني، المجلس النسائي اللبناني، لجنة حقوق المرأة، إتحاد المعوقين اللبنانيين، الجمعية الوطنية لحقوق المعاق، العمل القاعدي، نقابة العمال الزراعيين في لبنان، تجمع مزارعي الجنوب، اتحاد الصناديق التعاضدية في لبنان، ومنظمة المعاقين العرب. أما الهيئات الأجنبية المشاركة فتتضمن منظمات مناهضة للعولمة كأصدقاء الأرض(Friends of Earth) و Public Citizen (مجموعة أميركية تدافع عن حقوق المستهلك يترأسها رالف نادر) وال ATTAC.

وخلال المؤتمر الصحافي عرض التحالف أهداف المنتدى الدولي وهي كالآتي:

- تنظيم لقاءات مفتوحة وشعبية في جميع أنحاء البلاد حول موضوع منظمة التجارة العالمية وحول التحديات التي تواجه البلدان النامية والعالم العربي ولبنان.
- عقد إجتماعات مختصة ومركزة لمناقشة مسائل متعلقة بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من القضايا التنموية.
- تحضير خطة إعلامية للنشاطات التي سوف تعقد في هذه المناقشة.
- إقامة مركز إعلامي لمتابعة جميع النشاطات المتعلقة بالمنتدى العالمي الموازي والبديل إضافة إلى نشاطات مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة.

كما أطلق القيمون على المنتدى العالمي إعلان مبادئ عامة وضعتها اللجنة التحضيرية اللبنانية، حددت فيه موقف التجمع حيال منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الدوحة.

يغطي الإعلان ثلاث محاور رئيسة هي:

١) الرؤيا المشتركة للتحالف ونظرته الواحدة للسياق العام المحيط.
٢) مطالب هذا التحالف.
٣) النشاطات المحددة.

ويقدم القسم المتعلق بالسياق وصفا وجيزا للوضع الإقتصادي العالمي وخاصة لشروط التجارة الحالية غير العادلة والقائمة بين الشركات العالمية والقوى الإقتصادية الكبرى من جانب وبين دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية من جانب آخر. كما يأتي على ذكر الجهود المبذولة لتصحيح الوضع القائم والحشود المناهضة لمنظمة التجارة العالمية التي اجتاحت سياتل العام الماضي.

أما بالنسبة للمطالب التي تضمنها البيان فيمكن ملاحظة ما يلي:

على الصعيد الدولي

١) وقف أي توسع جديد لنطاق عمل منظمة التجارة العالمية والذي قد يطال قطاعات يترتب عنها نتائج إجتماعية واقتصادية سلبية في البلدان النامية وفي معيشة المجتمعات الأهلية.
٢) حماية الحقوق والتقديمات الإجتماعية.
٣) إعادة البحث بشروط الملكية الفكرية والتي هي غير ملائمة للدول النامية.
٤) إلغاء الإتفاقات المتعلقة بالزراعة.
٥) التركيز أكثر على المصاعب التي تواجه الدول النامية في مواجهة التحديات التي تطرحها عولمة الإقتصاد والتجارة.
٦) إعادة النظر في آليات منظمة التجارة العالمية الداخلية والإجراءات المتبعة لحل النزاعات بغية جعلها أكثر شفافية وديمقراطية.

على الصعيد العربي

بذل جهود أكبر لتحقيق الوحدة الإقتصادية وتفعيل الإستثمار، والتنمية والبحوث العلمية والتقنية. إضافة إلى تطبيق الإصلاح السياسي والإجتماعي القائم على مفهوم مختلف للتنمية والذي يعتمد على الإنسان ركيزة لتحقيق تنمية تشاركية ومستديمة.

على الصعيد اللبناني

١) ضرورة الخوض في مراجعة جريئة ونقدية للسياسات الإقتصادية الحالية وخاصة في المسائل المتعلقة

بالخصخصة، والدعم للمنتوجات الزراعية، والتعرفة الجمركيةلحماية المنتوج المحلي، وحماية الشركات الوطنية والقوى العاملة واعتماد سياسة ضرائبية تسمح بتوزيع أفضل للمداخيل، فضلا عن سياسات الرعاية الإجتماعية والصحة.

٢) إجراء مراجعة اقتصادية وإجتماعية شاملة من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق إصلاح سياسي وإداري شامل.

إن كل ما تم ذكره سابقا يبعث بالمرء إلى إثارة عدد من الأسئلة والملاحظات نبرز منها ما يلي:

- إن إثارة المنظمات اللبنانية غير الحكومية موضوع منظمة التجارة العالمية والعولمة بمناسبة انعقاد مؤتمر الدوحة، هو دون شك عمل إيجابي يثنى عليه. والملفت أيضا هو الموقف المنفتح الذي تظهره حتى الآن الحكومة اللبنانية تجاه عمل المنظمات غير الحكومية الناشط في المناصرة لقضايا ذات أبعاد سياسية كبيرة.
- كيف يمكن توسيع عملية التحضير وإشراك المنظمات غير الحكومية بصورة فعلية، على الرغم من أن عدد الجمعيات المنضوية ضمن هذه المبادرة كبير نسبيا، بينما اقتصر الحضور في الإجتماع التحضيري على عدد محدود، واستثنيت بعض الأطراف الأخرى الفاعلة.
- ان مراجعة نص البيان يطرح تساؤلا حول مدى العمق الذي بلغه البحث بالقضايا العربية واللبنانية المستعرضة، ودرجة الإتفاق الذي يمكن الوصول إليه بحيث يتم تجاوز مجرد النقاط الأساسية العامة الواردة في البيان والتي لا تشكل سوى نقاط الإنطلاق للبحث. هل يمكن لهذه المناقشات أن تنتج سياسات صالحة وبديلة للسياسات القائمة حاليا؟
- عموما ينظر إلى الحركة العالمية القائمة ضد سياسات منظمة التجارة العالمية أو المناهضة للعولمة، على أنها حركة غير متجانسة إلى أقصى حد وعلى أنها تشمل فاعلين ذوي انتماءات إيديولوجية وجذور مختلفة. ومن هنا يفترض أن هذا التنوع هو أيضا موجود في لبنان ضمن إطار الجمعيات الأهلية وهو أمر لا يجب إغفاله.
- ما هي الإستراتيجيات التي يجب اعتمادها بغية ايصال الجدل إلى الجمهور وخاصة على المستوى القاعدي بغية الإفادة من مشاركة الفئات المهمشة والمقصية والفقيرة في المجتمع.
- إن المبادرة الحالية والمناهضة لمنظمة التجارة العالمية يفترض أن تمثل بداية مسار طويل الأمد في عمل المنظمات غير الحكومية بمشاركة للمجتمع المحلي لا عملا محدودا مرتبطا بمؤتمر الدوحة فقط. وغنيا عن القول أن هكذا توجه يستلزم بلورة استراتيجية تعتمد إشراك شامل لقوى المجتمع وفئاته المتأذية من العولمة وخطط منظمة التجارة الدولية.

رصد قضايا وتحركات

❑ إقرار قانون المحاكمات الجزائية

أقر مجلس النواب قانون أصول المحاكمات الجزائية بأكثرية ٨١ نائبا في جلسته التشريعية بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٦. واعتبرت أوساط نيابية وحقوقية وإعلامية القانون الجديد خطوة نوعية ومتقدمة على طريق إحترام حقوق الإنسان وتعزيز سلطة القضاء. واشتمل القانون على تعديل عقوبة الإعدام وضبط عمليات التوقيف على ذمة التحقيق. ومذكرات البحث والتحري وحضور المحامي في التحقيق وجوانب أخرى تحد من التطاول على الحقوق. (*النهار*، ٢٠٠١/٧/٢٧)

وسبق اقرار القانون تحركات أهلية وحقوقية مطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام واحترام حقوق الإنسان، ومنها تنفيذ اعتصام أمام المجلس النيابي نظمته الحملة الوطنية لمناهضة عقوبة الإعدام التي أطلقتها حركة حقوق الناس عام ١٩٩٤. (*الديار*، ٢٠٠١/٧/٢٦)

من جهة أخرى، نظم عدد من الجمعيات الأهلية والإنسانية نشاطات متنوعة بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب. فقد أقام مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب في قصر الأونيسكو معرضا تضمن صورا وملصقات ووثائق عن التعذيب في السجون الإسرائيلية وأماكن متفرقة من العالم. (*السفير*، ٢٠٠١/٦/٢٥)

وفي السياق نفسه، نظمت حركة حقوق الناس ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب لقاءا مقابل مبنى الأمم المتحدة في حديقة جبران خليل جبران عرضت خلاله أسماء الدول المدرجة على لائحة خرق حقوق الإنسان وأدوات التعذيب المختلفة وأسماء الشركات التي تنتج هذه الأدوات. كما ناشدوا المجتمع الدولي والمحلي تفعيل الضغط لمنع الإخلال باتفاقيات حقوق الإنسان وشارك في اللقاء ممثل عن منظمة العفو الدولية ومسؤول الإعلام في الإسكوا.

ومن ناحيتها، أقامت نقابة المحاميين في طرابلس ومركز "ريستارت" لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب ندوة حول اتفاقية مناهضة التعذيب بعنوان "الآليات الممكنة للتطبيق والمعلومات" تحدث فيها كل من نقيب المحامين جورج موراني الذي رحب بولادة قانون أصول المحاكمات الجزائية النائب قيصر معوض الذي طالب بنشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لأنه من حق كل صاحب حق أن يعرف حقه".

❑ إنجازات وتحركات لصالح حقوق المرأة ومساواتها

أقرت لجنة الإدارة والعدل إقتراح قانون يرمي إلى مساواة المرأة الموظفة في بعض نصوص قانون العمل أسوة بالرجل الموظف وإزالة التمييز القائم بالنسبة لتعويض التقاعد أو الصرف من الخدمة. وأقرت اللجنة أيضا إستفادة الزوجة الموظفة مع عائلتها من تقديمات تعاونية موظفي الدولة بالنسب والشروط والظروف نفسها، كما جاء في تصريح النائب الضاهر الذي أوضح "...ففي السابق كانت الزوجة الموظفة ترث تقاعد زوجها الموظف ولكن الزوج لم يكن يستطيع أن يرث تعويض تقاعد زوجته الموظفة وأصبح التعامل بالمثل بين الموظفة والموظف، وكذلك بالنسبة للتعويض العائلي عن الأولاد وتعويض الصرف من الخدمة." أما بالنسبة لتقديمات تعاونية موظفي الدولة، فإن "الزوجة الموظفة أصبحت تستفيد مع عائلتها من هذه التقديمات كما كان يستفيد الموظف الزوج بالنسب والشروط والظروف نفسها، وقد أقر هذا الإقتراح الذي نعتبره خطوة متقدمة على طريق المساواة بين الموظفة والموظف في كل الحقوق العائدة والتي كانت أكثريتها تعود فقط للزوج." (*المستقبل*، ٢٠٠١/٦/١٩)

في خلال ذلك، أقر اللقاء الوطني من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إستراتيجية تحرك للفترة المقبلة تضم مطالبة بإلغاء مواد مميزة ضد المرأة في قانون العمل ونظام الموظفين. وقد قام اللقاء في بداية السنة الحالية بطرح مسألة تعديل مادتي القانون ١٤٩ و١٧٣ المتعلقتين بنظام المنافع والخدمات، وهو ما جرى تعديله بعدما تقدمت النائب بهية الحريري بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢١ بمشروع قانون يعطي المرأة الموظفة حق الإستفادة عن الزوج والأولاد بالطبابة والإستشفاء والمنح التعليمية. وأفادت السيدة ماري الدبس، عضو مكتب اللقاء، في إجتماع للقاء عقد لمناقشة المستجدات المتعلقة بإلغاء التمييز القائم في شروط عمل الرجل والمرأة أن "...اللقاء أقر القيام بحملة اتصالات واسعة مع النواب والمسؤولين والقيام بحملة في بيروت والمناطق بالإشتراك مع الهيئات الأهلية لشرح الإنجازات وإقامة مجموعة ندوات تبين أهمية الخطوات المتخذة. وفي حال إقرار هذه القوانين، سيتابع اللقاء تحركه

في المدارس والثانويات والوزارات في بداية العام الدراسي المقبل لشرح أبعاد تحقيق هذه المطالب." (*المستقبل*، ٢٠٠١/٦/٢٢)

بدوره نظم المجلس النسائي اعتصاما قرب مجلس الوزراء للمطالبة بحق المرأة في التعيين في وظائف الفئة الأولى في الإدارة وأعلن المجلس عن نيته الإستمرار بالتحرك إذا لم تقر التعيينات سريعا.

❑ **إجراءات وخطوات متخذة من أجل حقوق الطفل**

أقرت لجنة المرأة والطفل النيابية الإتفاقية الدولية الرقم ١٨٢ التي تحظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال المبرمة منذ العام ١٩٩٩، ووعدت بتطبيق إلزامية التعليم في الصفوف الإبتدائية. تم الإقرار في جلسة عقدتها اللجنة برئاسة النائب نايلة معوض التي أكدت أنه "من الواجب أن يكون الطفل وحتى عمر ١٢ سنة في المدرسة وأن يفرض غرامات مالية على الأهل الذين يتخلفون عن إرسال أطفالهم إلى المدارس، وخصوصا الفتيات، "لأن البعض يعتقد أن لا لزوم لإرسال البنت إلى المدرسة". أضافت النائب معوض أن تطبيق هذه الإتفاقية "يلزم الحكومة اللبنانية برصد المزيد من الإعتمادات في بعض الحقول، ونحن بدورنا نطالب المجتمع الدولي إعطاء مساعدات للبنان لتطبيق قانون حظر عمالة الأطفال". (*المستقبل*، ٢٠٠١/٦/٢٩)

ومن جهة ثانية، أشار الوزير دياب في ندوة "القضاء على عمالة الأطفال" كانت قد نظمتها جمعية صليب إعانة الأرمن إلى نتائج دراسة قامت بها وزارة الشؤون الإجتماعية، عبر مسح للمعطيات الإحصائية للسكان والمساكن في أواسط التسعينات، قدرت عدد الأطفال العاملين عام ١٩٩٦ بنحو ٤٣ ألف طفل تتراوح أعمارهم بين ١٠و١٨ سنة. وأوضحت الدراسة أن الأطفال العاملين يشكلون نحو ٤،٦% من إجمالي القوى العاملة في لبنان. وركز الوزير على بعض الخصائص السكانية والإجتماعية للأطفال العاملين، منها:

- ان نحو ٩٤% من الأطفال العاملين هم لبنانيون
- ان ٨٧،٥% من الأطفال العاملين هم ذكور مقابل ١٢،٥% من إناث
- ان نسبة الأمية للأطفال العاملين (١٠-١٧ سنة) تبلغ ١١،٥ %، والذين يجيدون القراءة والكتابة فقط ٢١،٦ %، مما يجعل الأميين وشبه الأميين ٣٣،١%
- ينتمي الأطفال العاملون إلى أسر ذات مستوى معيشي متدن
- المهن التي يعمل بها الأطفال تشمل أنشطة تشكل ضغطا أو خطرا على صحتهم البدنية ونموهم السليم كالعمل في الإنشاءات المدنية وتركيب الأجهزة الكهربائية والعمل في الكسارات ونحت الحجارة.
- السبب الأكثر أهمية لعمل الأطفال هو الحاجة الإقتصادية ويمثل ٥٠% من الحالات، مقابل ٣٣% سعيا لاكتساب مهنة و١٤% للإنفاق
- ان عمل الأطفال وثيق الإرتباط بالفشل والتسرب الدراسيين

أما على الصعيد التشريعي، فقد أشار الوزير دياب إلى أنه تم تعديل قانون العمل في تموز ١٩٩٦ بحيث أصبح أكثر انسجاما مع اتفاقية حقوق الطفل، أبرزها رفع الحد الأدنى لعمر_التشغيل القانوني للأطفال من ٨ سنوات إلى ١٣ سنة مكتملة. أما بالنسبة للخطوات المقبلة، فقد شدد قائلا: "لا بد من خطوات إضافية عملية لمراقبة التزام هذا القانون، وتشديد الغرامات والعقوبات على المخالفين(...)". (*النهار*، ٢٠٠١/٦/٢١)

ومن جهته، أصدر وزير الداخلية والبلديات الياس المر تعميما دعا فيه كافة الإدارات والبلديات إلى المساهمة في مؤتمر دعم الحملة العالمية من أجل الأطفال من خلال تعبئة الإستمارات اللازمة وتوزيع المطبوعات الدعائية عن

الموضوع. على تحديث القوانين المتعلقة بموضوع البحث وحماية أطفال العالم." وجاء تعميم الوزارة في إطار الحملة العالمية من أجل الأطفال التي أطلقتها منظمة "اليونسف" لجمع آلاف الإستمارات التي يحدد المستفتون اللبنانيون والعالميون من خلالها ٣ أولويات لحاجات الأطفال. وتأتي هذه الخطوة تحضيرا لمؤتمر خاص حول كيفية دعم أطفال العالم مقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بين ١٩ و ٢١ أيلول ٢٠٠١ يندرج ضمن خطة استراتيجية مداها عشر سنوات. (*النهار*، ٢٠٠١/٧/١٧)

وأخيرا، وفي دلالة مشجعة لإحترام حقوق الأطفال، أنزلت عقوبة السجن لمدة ٢٠ يوما بوالد أفرط بضرب ابنه البالغ من العمر ١١ سنة بواسطة حزامه الجلدي "لقيامه ببعض المشاغبات العادية التي يقوم بها من هو في سنه". وعن النص القانوني الذي يجيز للآباء ضرب الصغار من ابنائهم ضروب التأديب، أكد القاضي المعني أن الحق يجب ألا يتخطى المألوف والمعتاد، من دون تجاوز، و"التجاوز الحاصل يجعل من فعل التأديب الحاصل جرما معاقبا عليه قانونا". (*السفير*، ٢٠٠١/٧/١٨)

❑ برسم تطبيق قانون حقوق المعاقين

وجه النائب علي بزي سؤالا إلى الحكومة حول مدى تنفيذ أحكام المادتين ٨٥ و ٨٦ من القانون رقم ٢٢٠ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٩ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، أفادت وزارة المالية أنها بصدد تحضير مشاريع النصوص التنظيمية الآيلة إلى تطبيق أحكام ما تعلق بها من مواد هذا القانون ولاسيما المادة ٨٥ منه.

كما أفادت وزارة الداخلية والبلديات أنها أعطت التعليمات اللازمة لتنفيذ مضمون المادة ٨٦ من القانون المذكور بحيث تعفى من ضريبة التسجيل في مصالح تسجيل السيارات:

- وسيلة نقل واحدة لكل شخص معوق يحمل بطاقة المعوق الشخصية سواء سجلت باسمه أو باسم والده أو والدته أو أحد أولاده أو زوجه أو زوجته، متحدين أو منفردين، وذلك بناء على إفادة صادرة عن وزارة الشؤون الإجتماعية.
- وسيلة نقل واحدة لكل جمعية تعنى بالمعوقين وذلك أيضا بناء على إفادة صادرة عن وزارة الشؤون الإجتماعية، وبعد التأكد من أن الجمعية لا تزال قائمة وتمارس نشاطتها وفقا للعلم والخبر المعطى لها، ووفقا لنظاميها الأساسي والداخلي. (*السفير*، ٢٠٠١/٧/١٤)

من جهتها أعلنت وزارة الشؤون الإجتماعية نقل مركزها التابع لبرنامج تأمين حقوق المعوقين (مركز إصدار بطاقة المعوق الشخصية)، الكائن في جمعية الخدمات الإجتماعية في أبي سمراء، إلى المركز الصحي التابع لوزارة الصحة، في منطقة التبانة، إعتبارا من يوم الإثنين ٢ تموز ٢٠٠١. (*المستقبل*، ٢٠٠١/٦/٢٦)

كما أصدرت وزارة الداخلية والبلديات تعميما منع بموجبه إيقاف الآليات في الأماكن المخصصة لسيارات المعوقين وحافلات النقل المشترك، علما أن ثمة بلديات خصصت بعض المداخل على الأرصفة لولوج معدات يستعملها المعوقون أثناء تنقلهم، كما أن وزارة الأشغال العامة والنقل أنشأت بالتنسيق مع البلديات المعنية محطات في بعض الأماكن تستخدم لصعود الركاب إلى حافلات النقل المشترك ونزولهم منها. (*المستقبل*، ٢٠٠١/٧/٢٤)

كذلك، وللمرة الأولى في الإمتحانات الرسمية، حظي المكفوفون بأسئلة طبعت على طريقة "البرايل"، وضمن المناهج التربوية الجديدة، تسهل لهم عملية إجرائهم للإمتحانات بعدما عانوا طويلا من هذه المسألة نظرا لعدم توافر الآلات الضرورية في المدارس الرسمية. وبعدما تعالت أصوات الجمعيات والمؤسسات المطالبة بتأمين هذه المستلزمات

للطلاب المكفوفين الذين يتقدمون للإمتحانات الرسمية، وذلك ضمن إطار مشروع الدمج الإجتماعي.
وهكذا أصبح بإمكان هؤلاء الطلاب توفير الوقت والجهد وإجراء الإمتحانات بثقة أكبر فآلة "البرايل" أصبحت متوافرة والأسئلة المطبوعة على طريقة "البرايل" أيضا، ناهيك عن كومبيوتر "الفيزيو برايل" وهو جهاز خاص يساعد الكفيف على التواصل مع المعلومات عبر الكمبيوتر المزود بشاشة خاصة تمكنه من قراءة كل ما يظهر على الشاشة عبر تحويل المعلومات بطريقة "code" وإرسالها إلى هذا الجهاز أيضا كل ما يكتبه الكفيف بالطريقة نفسها بحيث يقرأه المبصر على الشاشة.
وقد سبقت هذه الخطوة الرسمية مبادرات متعددة تحضيرية قامت بها الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالإعاقة بالتعاون مع وزارة التربية وعدد من المؤسسات التربوية الرسمية والخاصة.
ومن ثم أتت فكرة الأسئلة المطبوعة بطريقة "البرايل" بعد إجتماعات مكثفة مع دائرة الإمتحانات والمصلحة الإدارية المشتركة تمت خلالها طباعة بعض نماذج الأسئلة واختبر فعاليتها فريق من المكفوفين وأقرت هذه الطريقة. وحدد المجتمعون فريقا من المندوبين لطباعة الأسئلة المقررة عشية الإمتحانات وبشكل سري، تماما كما أسئلة الإمتحانات الرسمية للطلاب العاديين، وتم اختيار "مؤسسة الإمام الهادي للإعاقة السمعية والبصرية"- طريق المطار، كمركز نموذجي لإجراء الإمتحانات التي يتقدم لها ١١ طالبا وطالبة لشهادة الثانوية العامة، و٢٦ طالبا وطالبة للشهادة المتوسطة. ويشرف على عمليتي المراقبة والتصحيح فريق من الإختصاصيين تم انتقاؤهم لهذه الغاية. أما الطلاب فهم من مؤسسات "الهادي"، "المدرسة اللبنانية للضرير والأصم"، "ايراب" و"الأب روبرتس". وتجدر الإشارة إلى أن إمتحانات الطلاب الصم ستجري في غرف خاصة لهم. بينما يتوزع المكفوفون على قاعات أخرى. (*السفير*، ٢٠٠١/٧/٣)

❑ تلوث الهواء من المازوت وأوضاع السائقين الإجتماعية بإنتظار الحلول التنفيذية

انتهت المهلة التي حددها مجلس الوزراء لسائقي السيارات العمومية الصغيرة لاستبدال المحركات العاملة على المازوت وأمهلهم ستة أشهر للعودة إلى محركات البنزين قبل اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم. وفيما لم يتضح حتى الآن الوضع الذي ستؤول إليه هذه القضية، فإن القرار أثار موجة من التحركات والحوارات تراوحت بين التأيد والتحفظ والرفض والتظاهر تأيدا وإحتجاجا. وزير البيئة الدكتور ميشال موسى أكد على ضرورة خفض عدد السيارات العمومية كمدخل لحل مشكلة تلوث الهواء موضحا أن موضوع السيارات العاملة على المازوت أثير من ناحية التلوث الذي تحدثه وأثارها السلبية على البيئة والصحة والسياحة واعتبر مهلة الستة أشهر التي يتم الحديث عنها للإنتقال من استخدام محركات المازوت إلى محركات البنزين طويلة ويجب تقليصها مع إعطاء حوافز للذين يبدلون محركات سياراتهم باكرا بالإضافة إلى اجراءات أخرى مكملة. جاء كلام الوزير إثر اجتماعه مع وفد كبير من الجمعيات البيئية وجمعية المستهلك. (*السفير*، ٢٠٠١/٧/٦)
وأصدرت الجمعيات البيئية بيانات مؤيدة ومطالبة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء كما نفذت اعتصامات وقابلت وزراء ونواب للغاية ذاتها. وكانت الجمعيات البيئية وجمعية المستهلك أكدت في أكثر من مناسبة وبيان على ضرورة معالجة الأثار السلبية للقرار على الأوضاع المعيشية للسائقين العموميين. عبر السائقون عبر نقابتهم عن استيائهم من قرار مجلس الوزراء وتظاهروا واعتصموا. وحمل أمين سر النقابة على وزير البيئة والجمعيات البيئية واتهمهم بشن الحرب على لقمة عيش ما يزيد على مئة وخمسون ألف مواطن، واعتبر التلوث ناتج عن الشاحنات والأتوبيسات

والفانات والصرف الصحي والكسارات وغياب تنظيم النقل. (*المستقبل*، ٢٠٠١/٧/٧)

من جهتها، أقرت اللجان النيابية المشتركة إقتراح قانون لتخفيف التلوث الناتج عن وسائل النقل بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٩. القانون المقترح يمنع استيراد سيارات الأوتوبيس والبيك-أب العاملة على المازوت ومحركاتها وحدد شروطا لإستيراد محركات البنزين. ولحظ القانون مجموعة من الإجراءات والضوابط لتنظيم النقل والحد من التلوث وأعطى مهلا لتطبيق وتنفيذ الإجراءات.

أمين سر نقابة سائقي ومالكي السيارات العمومية في بيروت علي محي الدين أعلن رفضه مشروع القانون معتبرا أنه ينفذ حكما بالإعدام بحق السائقين العموميين العاملين على السيارات السياحية ودعا النواب إلى إعادة النظر بوضع قاعدة واحدة بآلية تنفيذية واحدة للتعاطي مع قطاع النقل. (*السفير*، ٢٠٠١/٧/٢٤)

❑ التحرك لتنمية بعلبك - الهرمل يحرك معه آليات تنمية كل المناطق المحرومة

أدى السجال الذي شهدته اروقة مجلس النواب خلال مناقشة قانون الموازنة حول رصد اعتمادات لتنمية منطقة بعلبك-الهرمل إلى تحريك ملف تنمية المناطق المحرومة ووضعه على قائمة الإهتمام الحكومي والبحث في آلياته وأطره وتمويله. وفي هذا الإطار وأمام المطالبة بإقامة مجلس انماء لمنطقة بعلبك-الهرمل أوصت اللجنة الوزارية التي يترأسها نائب رئيس الحكومة عصام فارس والمكلفة درس إنشاء مجالس إنماء للمناطق بإنشاء وحدة إدارية مستقلة ضمن مجلس الإنماء والإعمار مكلفة بإنماء المناطق المحرومة على أن تتألف من أربعة شعب تختص كل منها بإحدى المناطق التالية: أ- منطقة بعلبك الهرمل؛ ب. منطقة عكار-الضنية-بشري؛ د. المناطق الأخرى. على أن يتم تمويل المشاريع التي تتولى الوحدة تنفيذها من القروض الميسرة المخصصة لمشاريع محددة في هذه المناطق ومن احتياطي موازنة العام ٢٠٠١ وما سوف يلحظ في الموازنات المقبلة. (السفير، ٤ تموز،٢٠٠١)

وكان نواب منطقة بعلبك الهرمل طرحوا خلال مناقشة الموازنة موضوع تنمية منطقتهم وطالبوا برصد ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية تنفق على مدى خمس سنوات لتنفيذ مشاريع خدماتية وإنمائية. وقد أدت هذه الحركة إلى مطالبة كتل برلمانية ونواب من مناطق أخرى بمبالغ مماثلة لمناطقهم. (المستقبل، ٢ تموز ٢٠٠١).

وفي هذا الخصوص، ترأس الرئيس الحريري اجتماعاً حضره نواب منطقة بعلبك الهرمل ورئيس مجلس الإنماء والإعمار وفريق من المهندسين المختصين في المجلس والمدراء العامون في وزارات الأشغال العامة، الطاقة، الإتصالات، ومستشار الرئيس الحريري فادي فواز. واستعرض الاجتماع البرنامج الإنمائي المعد لثلاث سنوات والذي كلف مجلس الإنماء والإعمار ببلورته بالتنسيق مع الوزارات والإدارات الخدماتية المعنية والذي ستبلغ ميزانيته ٧٥٠ مليون دولار. ويشمل البرنامج الإنمائي مجموعة كبيرة من المشاريع تشمل مياه الشفة والري وإقامة السدود والبرك، والطرقات والمطامر الصحية، وعمليات الفرز والضم والأتوستردات. وأكد الرئيس الحريري خلال الاجتماع على جدولة المشاريع ووضع آليات التنفيذ وتوفر التمويل. (الديار، ٢٠ تموز ٢٠٠١)

❑ إعداد الخطة الوطنية للتشجير

على أثر إعلان الحكومة اللبنانية إطلاق مشروع التشجير ومدته خمس سنوات ورصد له خمسة مليارات ليرة لبنانية لكل سنة، تم تكليف وزارة البيئة إعداد الخطة اللازمة حيث اقدمت الوزارة على مجموعة من الخطوات التنفيذية التالية:

أ- عقد ورشة عمل في منتصف شهر تموز بالتعاون مع نقابة مزارعي الشتول شارك فيها ممثلين عن جمعيات

بيئية ومؤسسات أهلية ومهندسين زراعيين وخبراء تحريج وغابات. وقد صدر عن ورشة العمل بعد أربعة أيام من المداولات توصيات هامة نشرت في جريدتي المستقبل والنهار بتاريخ ١٨ تموز ٢٠٠١ والصحف الأخرى.

ب- تشكيل لجنة لإعداد مشروع خطة وطنية للتشجير، وقد باشرت اللجنة عملها حيث عقدت لقاءات مع بعض البلديات ومع مجموعة من الجمعيات ذات الخبرة في إعداد برامج ومشاريع تشجير.

ت- وقد ضمت المجموعة: مجلس البيئة-القبيات، جمعية حماية البيئة وأصدقاء غابة الأرز في بشري، جمعية حماية وتنمية الثروة الحرجية في الرملية، جمعية التنمية الريفية-عرسال، مؤسسة رينيه معوض وجمعية الخط الأخضر. ونظمت اللجنة لقاءات استشارية مع مراجع بغية جمع المقترحات والملاحظات تمهيدا لإعداد مشروع الخطة الذي سيرفع إلى مجلس الوزراء استعدادا لإقراره والمباشرة بالتنفيذ.

وعلى صعيد آخر أعلنت وزارة البيئة عن فتح باب تقديم الطلبات أمام الجمعيات البيئية والمؤسسات الأهلية لتقديم مشاريع تساهم الوزارة في تمويلها، وقد علمنا من أوساط الوزارة أن المبلغ المخصص لمساعدة الجمعيات في تنفيذ مشاريع لهذا العام هو مليار وستمائة ألف ليرة لبنانية.

أخبار الجمعيات وتحركات أهلية أخرى

❑ الطائفية عقبة أمام العمل الأهلي بحسب الهيئة الوطنية للطفل

عقدت الهيئة الوطنية للطفل اللبناني خلوتها السنوية في مدرسة مار ميخائيل في زوق مكايل، بدعوة من الأخت أوديل سماحة، وأدارت جلستها رئيسة لجنة الخلوات السيدة ليلى حداد في حضور أعضاء الهيئة المركزية في بيروت، وممثلي فروع الهيئة في المناطق اللبنانية. وترمي الخلوة إلى تقويم أعمالها خلال السنة، ووضع خطة أولية لمشاريعها ونشاطاتها للسنة المقبلة وكانت العناوين:

"أولا: التأكيد على المعرفة المتطورة التي يجب أن يتحلى بها القيمون على الأطفال لتربيتهم وتنشئتهم. وضمن هذه المعرفة التاريخ الوطني، وبعضه غير متداول وغير منشور، فضلا عن المعارف الأخرى التي تتعلق بالشؤون الصحية والبيئية والإقتصادية والإجتماعية.

ثانيا: تعزيز العمل الأهلي الذي يواجه عقبات عديدة هي جزء من واقعنا الذي تعددت مشكلاته. ومن أبرز هذه المشكلات الطائفية والمذهبية والتفكك التي ضربت العمل الأهلي. والسعي أيضا لتجنيب العمل الأهلي (وخصوصا التطوعي منه) الإزدواجية وسوء التنسيق والتنظيم، وعدم الإنفتاح على أعمال الغير، ويكون أحد الحلول إقامة ورشة عمل تجمع القيمين على قضايا الطفولة للتنسيق بينهم ولوضع أسس متطورة ومتكاملة للمشاركة الحقيقية.

ثالثا: دعم المجلس الأعلى للطفولة والمساهمة فيه مساهمة جدية ومستمرة على اعتبار أنه المظلة التي تضم المؤسسات الأهلية والرسمية (التي تعنى بالطفولة) معا.

رابعا: توضيح العلاقة بين قطاع العمل الأهلي الذي يعنى بالطفولة والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة. ويكون ذلك في خطة عمل تجعل خدمات هذه المؤسسات المعنية شاملة واضحة متكاملة.

خامسا: ضرورة التنبه للفجوات والحلقات الضائعة بين النص والتطبيق بالنسبة إلى الوثيقة العالمية لحقوق الطفل التي التزمها لبنان.

هناك تقصير في التطبيق، وهناك عدم قدرة على تبني بنود كثيرة من هذه الحقوق بالنسبة إلى الأسرة والمدرسة

لأسباب عديدة تستدعي ضرورة قيام ورش للإصلاح الإجتماعي والإقتصادي والتربوي.

سادسا: توضيح العلاقة بين المؤسسات العربية والإقليمية بهدف تبادل المعلومات والخبرات والمساعدات.

سابعا: ثمن الحاضرون خطة الدولة لإقرار الضمان الصحي الشامل والإختياري الذي سيحل مشكلة أساسية في مجتمعنا اللبناني.

ثامنا: كرر المجتمعون شكرهم لوزير التربية عبدالرحيم مراد الذي أصدر قرارا حكوميا بإطلاق إسم عميدة الهيئة الوطنية ومؤسستها السيدة زاهية سلمان على ثانوية وطى المصيطبة".

وقرر المجتمعون في ختام الخلوة الإجتماع مجددا بدعوة من بيت المرأة الجنوبي في مركزه في بلدة الزرارية في ٢١ أيلول المقبل لإقرار خطة العمل للسنة المقبلة في بيروت ومختلف المناطق. (*النهار*، ٢٠٠١/٧/١٧)

❑ الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية ودراسات تحليلية حول مسح السكان

توقع رياض طبارة رئيس اللجنة الوطنية الدائمة للسكان أن يؤدي إقرار الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية إلى إطلاق خطوات عملية وبرامج تنمية سكانية بحلول نهاية السنة الحالية. وأضاف السيد طبارة أن استدراج اهتمام الممولين ببرامج التنمية يتطلب ارساء هذه البرامج على قاعدة سياسات ودراسات مفصلة. وجاء تصريح المسؤول خلال ورشة عمل مشتركة نظمت بالتعاون بين جمعية تنظيم الأسرة واللجنة الوطنية حضرها عدد من ممثلي الجمعيات والخبراء ومسؤولي وزارة الشؤون، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأوضح السيد طبارة أن المساعدة الدولية للبرامج السكانية يمكن أن تحول من خلال ٨٨ مركزا تابعا أو متعاقدا مع وزارة الشؤون الإجتماعية. وهذه المراكز يمكنها أن تطال ما بين ٣٠ و ٥٠ ألف مستفيد لكل مركز.

و من جهته شدد وزير الشؤون الإجتماعية في مناسبة أخرى على أهمية دور اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، وعلى أهمية الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية، التي أنجزت ورفعت إلى مجلس الوزراء لمناقشتها وإقرارها، باعتبارها الإطار العام لتوجهات الدولة اللبنانية في مجال معالجة القضايا السكانية المختلفة.

ولفت إلى أن إهتمام الدولة اللبنانية بإنشاء مؤسسات تعنى بالشأن السكاني مباشرة، بدأ في العام ١٩٨٧ حيث انشئت أول لجنة برلمانية للسكان، وفي العام ١٩٩٣ أنشأت الحكومة اللبنانية لجنة موقتة للسكان عينت مهامها بدراسة واقع القضايا السكانية في لبنان وآفاقها والتحضير لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان الذي انعقد في القاهرة العام ١٩٩٤، وقد حولت اللجنة الموقتة هذه في آخر العام ١٩٩٤، بموجب قرار من مجلس الوزراء، إلى لجنة دائمة للسكان عينت مهامها الأساسية وفق الآتي:

- إثارة اهتمام الرأي العام بالقضايا السكانية، والتنبيه الدائم لآثار هذه القضايا على البنى الإقتصادية والإجتماعية والتربوية، واقتراح الحلول للتعامل معها.
- جمع الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع السكان والعمل على نشر الملائم منها.
- اقتراح السياسات السكانية التي تنسجم مع السياسة الوطنية العامة، وجمع البيانات اللازمة لذلك وتحليلها وتقويم نتائج السياسات المقترحة على أساسها.
- تنسيق العلاقة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عنها والتي توافق عليها الحكومة اللبنانية.
- متابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية والإقليمية والمتعلقة بالقضايا السكانية، وتنسيق

العلاقة مع الوزارات المعنية لمتابعة التزام الحكومة في مجال تنفيذ التوصيات المعنية هذه.

- متابعة القضايا المتصلة بموضوع السكان والإشراف على تنفيذها في لبنان (بالتعاون مع الوزارات والهيئات الأهلية المعنية).
- كل ما يكلفها به مجلس الوزراء ولم يرد ذكره في ما تقدم.

وأوضح أن اللجنة تتشكل من:

- وزير الشؤون الإجتماعية وزيرا لها.
- مدير عام الوزارة نائبا للرئيس.
- ممثل واحد عن كل الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية المعنية. بالقضايا السكانية (ويبلغ مجموع عددها ٢١ وزارة وإدارة رسمية وهيئة أهلية).
- منسق للخبراء، إضافة لثمانية خبراء مختصين في المجالات السكانية المختلفة.
- سكرتاريا فنية ملحقة باللجنة الوطنية الدائمة للسكان، تقوم بتنفيذ ما تطلبه منها الجهة المعنية.

وأشار إلى محاور اهتمام الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية، التي تشكل مدخلا للخطة التنفيذية للسياسة السكانية وتعد وتطبق بالتعاون بين الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية المعنية بالقضايا السكانية، وقال أن هذه المحاور تشمل:

- التعريف بمفهوم السياسة السكانية وتبيان العلاقة بين القضايا السكانية وقضايا التنمية بشكل عام.
- عرض الوضع السكاني في لبنان وأولويات السياسة السكانية فيه.
- عرض واقع الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة في لبنان، وتحديد الأهداف الإستراتيجية للسياسة السكانية في هذا المجال، مع التركيز على أهمية التثقيف في قضايا الصحة الإنجابية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة في هذا المجال.
- عرض واقع التركيب العمري للسكان في لبنان الذي أظهر تدني نسبة صغار السن (صفر-١٤ سنة) في الهرم العمري للسكان وتزايد نسبة كبار السن فيه (الفئة العمرية ٦٥ سنة وما فوق).
- مسألة المساواة بين الجنسين وإنصاف المرأة وتمكين قدراتها.
- مسألة الهجرة الداخلية للسكان، وتوزيعهم الجغرافي بين المناطق اللبنانية المختلفة.
- واقع الهجرة الخارجية للسكان.
- الواقع البيئي في لبنان.
- أهمية مسألة الإعلام والتثقيف في المجال السكاني.
- الأطر المؤسساتية الإحصائية والبحثية.

وأعلن الوزير دياب خلال المؤتمر إصدار سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، الصادر عن وزارة الشؤون الإجتماعية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي مكونة من ستة أجزاء صدر منها خمسة، على أن يصدر الجزء السادس خلال شهرين. (*المستقبل*، ٢٠٠١/٧/١٠)

❑ **دليل المؤسسات الإقتراضية للمشاريع الصغيرة صادر عن وزارة الشؤون الإجتماعية**

أطلقت وزارة الشؤون الإجتماعية "دليل المؤسسات الإقراضية للمشاريع الصغيرة"، التي نفذته الوزارة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بدعم من الإتحاد الأوروبي. ويتضمن الدليل معلومات ترشد إلى عمل البرامج الإقراضية والمؤسسات التي تعنى بدعم المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا. ويرمي إلى تعريف أصحاب المشاريع القائمة أو من يمتلك أفكارا لمشاريع ينوي القيام بها، بأنواع القروض المختلفة وبالخطوات اللازمة التي تساعدهم على الوصول إلى المصدر الإقراضي الذي يناسبه، كذلك يحتوي على مسرد بمختارات من المصطلحات المالية.

وقال وزير الشؤون الإجتماعية الدكتور أسعد دياب أن الدليل الذي أصدرته الوزارة هو الثالث بعد دليل المعوقين ودليل الحرفيين. وأضاف أن الأسرة هي ركيزة البناء الإجتماعي والإقتصادي، والمرأة تلعب فيه الدور الأساسي من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والتربوية وخاصة الإنتاجية. وأفاد الوزير قائلا: "من هنا أهمية هذا الدليل وأهمية هذه القروض المالية، وان التوزيع في الإقراض شبيه بما يحصل في الإنماء المتوازن، إذ أن النسبة الكبيرة لعمليات إعطاء القروض موجودة في بيروت وبعبدا".

وقد أوضح الوزير دياب أن القطاع الحكومي بات غير قادر لوحده على القيام بالدور الإقتصادي والإجتماعي بل أن للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية الدور الأول في هذا المجال".

وقدم د. كمال حمدان دراسة عن ٢٢ مؤسسة وجمعية تمنح قروضا صغيرة، وتوفر ٣٣ برنامجا إقراضيا. وهناك ١٣ جمعية منها لديها فروع في المناطق (عددها الإجمالي ٧٠ فرعا)، وقد تأسس معظمها بعد العام ١٩٩٢، مع تركز شديد في بيروت والضواحي. وتتراوح قيمة القرض الواحد بين ٥٠٠ وألفي دولار، فيما أن ٦٠% من القروض المقدمة تتراوح قيمتها بين الألفين والستة آلاف دولار، أما فترة السداد فتتراوح إجمالا بين ٤ و٤٨ شهرا. فيما نحو ٥٤% تبلغ فترة سدادها ١٢ شهرا. وأشارت الدراسة إلى أن هذه القروض يستفيد منها معظم القطاعات الإقتصادية لا سيما الزراعية والحرفية، وأن عدد القروض الممنوحة يبلغ "٢٥٢٠٣" قرضا، وأن متوسط المعدل للفائدة هو ١١،٦% في السنة، مع تفاوت ملحوظ بحسب المؤسسة أو برنامج الإقراض. ولفتت الدراسة إلى أن بعض برامج الإقراض يتطلب مشاركة مالية من المستفيد تراوح بين ١٠ و٣٠% من مجموع القرض، فيما تتطلب تقديم كفالات من قبل المستفيدين، وتحل الكفالات الشخصية في المرتبة الأولى لأنواع الكفالات المطلوبة.

أما خطوات الحصول على قرض، فإنها تشمل تقديم بعض المستندات القانونية ودراسة جدوى إقتصادية في بعض الحالات وزيارات ميدانية إلى المشروع ودورات تدريبية. ويبلغ متوسط مدة دراسة طلب القرض نحو ثلاثون يوما تقوم مؤسسات الإقراض بعدها إما بتحويل المستفيد إلى مؤسسة مالية أخرى، أو بمنح قرض نقدي أو عيني.

وتأتي وكالات التنمية العالمية في طليعة الهيئات الممولة لبرامج الإقراض تليها المصارف المحلية. وتتابع الجمعيات المشاريع الممولة، بواسطة برامجها الإقراضية، لكن جمعيتين فقط تدرسان أثر هذه البرامج على مستوى معيشة المستفيدين. (*المستقبل*، ٢٠٠١/٧/١٧)

❑ **ندوة تقويمية إقليمية لبرنامج مشترك بين الجمعية الوطنية لحقوق المعاق وبرنامج ميدا / الإتحاد الأوروبي**

شارك الوزير أسعد دياب ووزيرة الشؤون الإجتماعية والعمل السورية الدكتورة بارعة القدسي، والمدير العام لوزارة الشؤون الإجتماعية نعمت كنعان، في الندوة التقويمية الإقليمية لورش العمل التدريبية التي نفذت في لندن وسوريا

ولبنان، ضمن برنامج "ميدا" للتدريب على الديموقراطية (٢٠٠٠-٢٠٠١) بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦، بدعوة من الجمعية الوطنية لحقوق المعاق في لبنان و"مؤسسة طومسون" البريطانية والإتحاد الأوروبي.

افتتحت الندوة المنسقة الإقليمية لورش التدريب جهدة أبو خليل، مركزة على "إجماع المشاركين في ورش العمل على هذا النوع من الورش ونفعه والتأكيد على الحاجة الدائمة لإستمرار عقد ورش مماثلة وأخرى جديدة تتناول مواضيع لم يتطرق إليها البرنامج الحالي. وقد امتدت الورش أحد عشر شهرا، وتناولت الموضوعات الآتية: التواصل من خلال استخدام الكمبيوتر وشبكة الإنترنت (بمشاركة جمعيات من لبنان والأردن)، التعامل مع وسائل الإعلام (بمشاركة جمعيات سورية وأردنية)، وتصميم المنشورات والمطبوعات (بمشاركة جمعيات سورية وأردنية) والتدريب على الإدارة والقيادة (بمشاركة جمعيات من لبنان، سوريا والأردن، وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان لدى الإعلاميين (بمشاركة أردنية ولبنانية). وقد عقدت أربع ورش عمل في لبنان وخمسا في سوريا، والعدد الأكبر في الأردن بمشاركة أكثر من ١٠٠ متدرب.

وتحدث السفير كوركولاس عن تكلفة المشروع التي بلغت ٣٠٠ ألف أورو، وعن هدفه على تنمية القدرات الإدارية والإستشارية وتقنيات الإتصال، وعن بناء جسر بين المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، عبر تدريب الصحافيين الشباب في كل من البلدان المستفيدة الذين سيقومون بتغطية المسائل المتعلقة بالأطفال والنساء والمعوقين والبيئة، وهي مسائل لا يغطيها الإعلام بشكل أساسي كما يهدف برنامج "ميدا" إلى تطوير الديمقراطية وتطبيق مبادئ اعلان برشلونة حول الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

❑ دار الفتوى أطلقت حملة "ائتلاف الخير" لدعم الفلسطينيين

أعلن صندوق الزكاة في دار الفتوى اطلاق "حملة المئة يوم ويوم لدعم صمود الشعب الفلسطيني" بعنوان "ائتلاف الخير في لبنان"، الذي تشكل بناء على الدعوة التي أطلقها ائتلاف الخير العربي والدولي بضرورة إنشاء ائتلاف في كل بلد لدعم الشعب الفلسطيني ومؤازرته.

وأضاف رئيس ائتلاف الخير في لبنان خلال مؤتمر صحفي في حضور حشد من الجمعيات والفاعليات الإجتماعية والخيرية موضحا: "(...) سوف تتعامل المؤسسات الممولة لهذه الحملة في تنفيذ مشاريع إغاثية وتأهيلية وتنموية مع المؤسسات الخيرية في فلسطين ضمن ما سمي "ائتلاف الخير". وانطلقت الحملة برئاسة الشيخ يوسف القرضاوي رئيسا لإئتلاف الخير العالمي الراعي لهذه الحملة الإنسانية. ويسعى الإئتلاف إلى تحقيق الأهداف الآتية: المحافظة على مقدرات الشعب الفلسطيني وبنيته التحتية، وتشغيل الأيدي العاملة التي فقدت مصدر رزقها في إنتفاضة الأقصى المبارك، وإفشال المخطط الصهيوني لتحويل الشعب الفلسطيني متسولا، والنهوض بالمؤسسات التعليمية والصحية والإجتماعية في فلسطين.

وسوف ينفذ برنامج حملة المئة يوم ويوم من خلال الجمعيات الخيرية الفلسطينية في الضفة والقطاع مباشرة وبالتنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذ البرامج المفترضة. (*النهار*، ٢٠٠١/٦/٢٢)

❑ ٣٠٠ ألف خدمة صحية خلال عام ونصف العام ... مؤسسة الحريري تفتتح مركزين صحيين جديدين

افتتحت مديرية الصحة الإجتماعية في مؤسسة الحريري مركزي الصحة الإجتماعية في صيدا القديمة وعين الحلوة وهما جزء من سلسلة مراكز تفتتحها المديرية في المحافظات، بعد أن افتتحت ستة مراكز في بيروت ومركز واحد

في عرمون / بشامون. وتشمل الخطة الصحية الإجتماعية للمؤسسة افتتاح مراكز جديدة في عكار والضنية وطرابلس وبرالياس في البقاع. وكان الدكتور نورالدين الكوش مدير الصحة الإجتماعية صرح لصحيفة المستقبل أن ما يميز المراكز الصحية التابعة للمؤسسة هو النظام الخاص الذي تتبعه، سواء لناحية الطب العائلي – حيث يكون الإهتمام بالعائلة أولا ثم بالفرد– أو لناحية التكنولوجيا المعتمدة... فلكل مريض ملف وبطاقة صحية ممغنطة يحفظ الملف فيها، وتتضمن هذه البطاقة جميع المعلومات الصحية والطبية عن المريض: تاريخه المرضي، وضعه الحالي... وتسهل الأمور في المستقبل عن طريق حفظ هذه المعلومات على الكمبيوتر، بحيث يتمكن المريض من التوجه إلى أحد المركزين الصحيين الموجودين في صيدا القديمة والتعمير لكونهما مرتبطين ببعضهما البعض بواسطة هذه التقنية ويجد ملفه موجودا وكل ما عليه هو إبراز البطاقة الممغنطة.

أما على صعيد المستفيدين من خدمات المراكز الصحية فقد أصبح لدى المؤسسة حتى الآن ثلاثة وخمسون ألف بطاقة ممغنطة ويفوق عدد الخدمات الصحية المقدمة خلال عام ونصف عام ٣٠٠،٠٠٠ خدمة صحية. (*المستقبل*، ٢٠٠١/٧/٢٨)

❑ جمعية العناية بالأم والطفل ترعى ٢٠٠٠ أسرة محتاجة

أعلنت جمعية العناية بالأم والطفل في بيان لها بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٦ أن القطاع الإجتماعي في الجمعية يرعى نحو الألفين من الأسر المحتاجة بالإضافة لأسر الموظفين والعمال وقد بلغت قيمة المساعدات الصحية والإجتماعية والتربوية التي قدمتها نحو ٧٠ مليون ليرة عن النصف الأول عن العام الحالي، كما بلغ عدد مرضى المستوصف في المدة عينها نحو ثلاثة آلاف مريض. وشملت حمة التلقيح من ١٥ آذار لغاية ٣٠ أيار ١٤٢٠ طفلا وتخرج من مراكز التدريب ستون تلميذة. (*المستقبل*، ٢٠٠١/٧/١٧)

❑ ١٣ مليون دولار موازنة <<كاريتاس>> للعام ٢٠٠١-٢٠٠٢

عقدت <<كاريتاس– لبنان>> جمعيتها العمومية الخاصة بمناقشة أرقام موازنتها للعام ٢٠٠١-٢٠٠٢ وذلك في مقرها الرئيسي في سن الفيل. حضر أعمال الجمعية، أعضاء مكتب ومجلس الرابطة ومسؤولو الأقاليم في مختلف المناطق. وبعد كلمة إفتتاحية قصيرة شددت على أن "الظروف الإقتصادية الصعبة تفرض أن يتحول المجتمع اللبناني كله إلى <<كاريتاس>>"، افتتحت أعمال جلسة الجمعية العمومية ومناقشة الموازنة. وتبلغ أرقام موازنة سنة ٢٠٠١-٢٠٠٢ نحو ١٩ مليارا و٨٩٢ مليون ليرة لبنانية، تتوزع كما يلي: مليار و٧٥٤ مليون ليرة للبرامج الصحية، مليار و٦٨٤ مليون ليرة للبرامج الإجتماعية و٦٢٧ مليون ليرة للبرامج التربوية و٥ مليارات و٥٠٠ مليون ليرة للبرامج الإنمائية خصوصا في منطقة جزين، و٤ مليارات ليرة لبرامج القروض المهنية.

(*المستقبل*، ٢٠٠١/٧/١)

ومن جهة أخرى عقد الأب ماضي، رئيس كاريتاس، لقاءا مع المدعي العام التمييزي القاضي عدنان عضوم بناء على طلب الأول لشرح الأهداف المرجوة من تأسيس شركة "غلوبوس أويسيس ليبانسيس" التي تتبع ل<<كاريتاس>>، مؤكدا أنها تتولى نقل المعلومات لا الربح. وكان قد سبق وأوضح مدير الشركة الذي يتولى الإشراف على إدارتها الفنية والتقنية أن لدى الشركة مرسوما يتيح لها الدخول على شركة الإتصالات بقرار من وزير الإتصالات السلكية واللاسلكية السابق عصام نعمان. وذكر أن دور الشركة يقتصر على تأمين تبادل الخدمات ذات المنفعة العلمية